



بايدن يتأمل العوائق في طريقه السياسي

كأس 7، 6، 8، 9



أخيرا... أخبار مفرحة عن لقاح كورونا

كأس 17



الكفة تميل إلى الغالبية الصامتة في انتخابات الأردن

كأس 2



www.alarab.co.uk
 أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
 الثلاثاء 10/11/2020
 24 ربيع الأول 1442
 السنة 43 العدد 11877
 Tuesday 10/11/2020
 43rd Year, Issue 11877

ملتقى الحوار الليبي جسم سياسي جديد بصلاحيات واسعة

ثقة مجلس النواب والمجلس الرئاسي في الأجل المحددة تتم دعوة الملتقى منحها الثقة.

ويتكون ملتقى الحوار من 75 شخصية ليبية تمثل مجلس النواب (برلمان طبرق) ومجلس الدولة (يكون من نواب المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته) ومستقلين.

وترافق الإعلان عن أعضاء ملتقى الحوار مع جدول بشأن الآلية التي اعتمدها المبعوثة الأممية بالإنابة ستيفاني وليامز في اختيارهم وسط اتهامات وجهت للمستقلين خاصة بولائهم لتركيا وقرار الإسلام السياسي.

وردت بعض الاتهامات ببيان أكدت فيه أن المشاركين في ملتقى الحوار السياسي الليبي "من فئات مختلفة" وأن اختيارهم جرى "بناءً على مبادئ الشمولية والتمثيل الجغرافي والسياسي والقبلي والاجتماعي العادل".

الوثيقة المسربة تشير إلى توجه لتهميش دور المجلس الرئاسي ومنح صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة

وقالت البعثة "إن هذه المجموعة تضم ممثلين عن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بالإضافة إلى القوى السياسية الفاعلة من خارج نطاق المؤسسات، وفي ظل التزام راسخ بالمشاركة الهادفة للمرأة والشباب والأقليات بحيث يكون الحوار شاملاً لكافة أطراف ومكونات الشعب الليبي".

كما تشير الوثيقة المسربة إلى توجه لتهميش صلاحيات المجلس الرئاسي مقابل منح صلاحيات لرئيس الحكومة، وهو ما سيعمم الخلافات بشأن منصب رئيس الحكومة بين الشرق (برقة) والغرب (طرابلس).

وكانت تسريبات سابقة تحدثت عن اتفاق بشأن تولي عقيلة صالح رئاسة المجلس الرئاسي، وهو ما يعني أن رئاسة الحكومة ستؤول إلى المنطقة الغربية الواقعة تحت نفوذ تيار الإسلام السياسي.

وانطلق الائتلاف لملتقى الحوار الليبي برعاية الأمم المتحدة التي أبدت تفافلاً بالوصول إلى توافقات حول خارطة طريق وانتخابات تنهي حوالي عشر سنوات من الفوضى في البلاد.

الحرب على الإخوان في أوروبا تنطلق من النمسا

الشرطة النمساوية تدهم عشرات المقار وتعتقل محسوبين على الإخوان



النمسا تقفل واجهات المنظمات المتشددة

وأوضحت "من الخطر أن يصل تأثير الإسلام السياسي إلى النمسا من الخارج عن طريق جماعات مثل الإخوان المسلمين".

وأمرت الحكومة النمساوية بإغلاق ما وصفته بـ"المساجد المتطرفة" بعد أربعة أيام من هجوم فيينا، وذلك في سياق تنسيق نمساوي فرنسي لمواجهة التطرف المؤمل أن يمثل نواة لتحرك أوروبي أكبر يقوم على تفكيك البنية التحتية للإرهاب، والتي تشملها جمعيات ذات طابع ديني ودعوي أو ثقافي أو مالي عابر للحدود، والاستفادة من خبرات الدول الإسلامية في مكافحة الإرهاب خاصة دول المغرب العربي ومصر.

ويقول خبراء في مجال الإرهاب إن سهولة نقل المتشددين وتنفيذ عملياتهم تعود إلى غياب تنسيق استخباراتي أوروبي جدي في ظل التعاطي مع العمليات الإرهابية كحدث أمني محدود، فيما يغطي المتشددون على تنقلهم أوروبا من خلال شبكات تنسيق مرنة. وأكدت النمسا الائتلاف صحة التقارير التي أفادت بأن منفذ عملية فيينا التقى في الصيف بأفراد من ألمانيا كانوا تحت المراقبة وكذلك برجلين اعتقلوا منذ ذلك الحين في سويسرا.

وأن تفسير الظاهرة بحدود الفعل على الرسوم المسيئة أو شعارات اليمين، إنما يوفر لها المزيد من أسباب انتشارها بدل تطويقها والعمل على تجفيف منابعها بشكل كامل.

وقال وزير الداخلية كارل نهامر إن الهجوم استهدف أفراداً يشتبه في تورطهم في غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة و"الأنشطة المعادية للدولة".

وصف جماعة الإخوان المسلمين، التي لطالما أشار أعضاؤها إلى أنفسهم على أنهم حركة سلمية، بأنهم "أحد أشهر الفاعلين في الإسلام السياسي... عازمون على تقويض الديمقراطية وشحنهم عقائدياً".

وأشار هؤلاء المتابعون إلى أن النمسا استفادت من تجارب مختلفة في قرارها بتفكيك الجماعة الأم للإسلام السياسي، والتي هي جماعة الإخوان المسلمين، والتي تسيطر على مختلف أنشطة الجالية وجمعياتها المدنية.

ولفتوا إلى أن السلطات النمساوية فهمت أخيراً -كأول بلد غربي- أن التطرف هو شبكة علاقات معقدة وعقلية انزعالية رافضة للمجتمع الغربي،

فبينما - قطعت النمسا مع الأسلوب المتردد في مواجهة التشدد، والقائم على حملات أمنية محدودة لاعتقال المهتمين المباشرين في العمليات الإرهابية، وبدأت تعتمد مواجهة أشمل وأكثر حزمًا في التعاطي مع الإرهاب، من خلال تفكيك الشبكات الإخوانية الحاضنة للتشدد، تربوياً واجتماعياً ومالياً.

وقال ممثلو الادعاء في النمسا إن الشرطة ألقت القبض على العشرات من المشتبه فيهم، ضمن عملية لمكافحة الإرهاب، لكن ليست هناك صلة تربط المعتقلين بهجوم دام وقع في فيينا قبل أسبوع قتل فيه متشدد أربعة أشخاص.

ورغم عدم وجود صلة مباشرة بين عملية فيينا الأخيرة والاعتقالات التي طالت محسوبين على الإخوان وحركة حماس، إلا أن النمساويين يقولون إن هناك صلة قوية بين الحادثتين، ذلك أن الإخوان يوفرون الأرضية الملائمة للتشدد، ليس في النمسا فقط بل في أوروبا ككل.

وتحتجز النمسا رسمياً عشرة من المشتبه فيهم على صلة بالهجوم الذي نفذته مسلح يبلغ من العمر عشرين عاماً، سبق أن أُدين بمحاولة الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.

وأردته الشرطة قتيلاً قبل الرصاص بعد دقائق من إطلاقه النار على الحانات والمارة وسط فيينا.

ونكر مكتب المدعي العام في مدينة غراتس الجنوبية أن المداخلات التي نفذت على شقق ومنازل ومحلات تجارية ومقار جمعيات في أربع مقاطعات نمساوية استهدفت أشخاصاً يشبه في انتمائهم أو دعمهم لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الفلسطينية وحركة الإخوان المسلمين.

وقال المكتب في بيان "يتعلق الاشتباه بالانتماء إلى منظمة إرهابية وتمويل الإرهاب والعمل ضد مصلحة الدولة والانتماء إلى تنظيم إجرامي وغسل الأموال"، مضيفاً أن التحقيق بدأ منذ أكثر من عام.

وقال مكتب المدعي العام إنه يحقق مع أكثر من 70

شخصاً للاشتباه في انتمائهم إلى حماس والإخوان المسلمين ودعمهم لهذين التنظيمين.

وجماعة الإخوان المسلمين ليست مدرجة على قائمة الاتحاد الأوروبي السوداء للإرهاب، لكن المدعين قالوا إنهم يحققون في الروابط بين التنظيمين.

واعتبر متابعون لمسار مواجهة الإرهاب في أوروبا أن النمسا اختارت طريقاً مباشراً في مواجهة الإرهاب، وإن كان طريقاً صعباً ومعقداً، وهو تفكيك الجمعيات والمراكز ذات الأبعاد الاجتماعية والشبابية المتعددة التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون، والتي يعتبرها النمساويون الأرضية الأولى التي يتم فيها استقطاب المتشددين وشحنهم عقائدياً.

وأشار هؤلاء المتابعون إلى أن النمسا استفادت من تجارب مختلفة في قرارها بتفكيك الجماعة الأم للإسلام السياسي، والتي هي جماعة الإخوان المسلمين، والتي تسيطر على مختلف أنشطة الجالية وجمعياتها المدنية.

ولفتوا إلى أن السلطات النمساوية فهمت أخيراً -كأول بلد غربي- أن التطرف هو شبكة علاقات معقدة وعقلية انزعالية رافضة للمجتمع الغربي،



نهاية «النموذج» الاقتصادي الأردني القائم على الولاءات العائلية

المعارضة التركية: استقالة صهر أردوغان ترقى إلى «أزمة دولة»

وقال إن "ما حدث ليس بيان استقالة، وإنما بيان إفلاس، هو إعلان إفلاس للحكومة والنظام".

وتوجد روايات متضاربة عن هذه الاستقالة، فهناك رواية تقول إن الرئيس التركي اضطر إلى التضحية بصهره لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، خاصة بعد أن توسعت دائرة الغضب من السياسات الاقتصادية.

وقال بيدير في تصريح لـ "العرب" إن البيروقراطية لجأت إلى وساطة والده صادق البيروق، الذي كان المرشد الرئيسي لأردوغان، وكان وراء صعوده السريع

السابق عبدالله غول، أو رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو.

وفي مؤتمر صحافي في أنقرة، قال زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كيليجدار أوغلو إن أردوغان يدير البلاد وكأنها "شركة عائلة"، مضيفاً أن البنك المركزي فقد استقلاله.

وذكر أنه من المخزي أيضاً أن وسائل الإعلام التركية الرئيسية لم تنشر إلى الاستقالة لفترة تقارب 24 ساعة.

من جانبه أكد علي باباجان -زعيم حزب الديمقراطية والتقدم المعارض، في تركيا- أن بيان استقالة البيروق يمثل إعلان إفلاس لحكومة أردوغان ونظام حكمه.

وعزا البيروق استقالته إلى أسباب صحية، بعد يوم من تعيين الرئيس التركي لوزير المالية السابق ناجي إقبال محافظاً للبنك المركزي بدلاً من مراد أويسال.

ولم يتم إعلان الأسباب التي تقف وراء هذه الخطوة، إلا أن مسؤولين عزوا ذلك إلى تراجع الليرة التركية، واعتبروا أن الصمت الرسمي عليها يعود إلى محاولة أردوغان إظهار أن الأمور تسير عادية حتى لا يعترف بأخطائه ورفض قبول نضائح مسؤولين سابقين مثل علي باباجان، وزير الاقتصاد السابق الذي تحسب له مكاسب الاقتصاد التركي في العهد الأول لأردوغان، ونصائح الرئيس